JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية

22 – 26 فبراير 2027

فيينا

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية

المرجع: 844_32042 **التاريخ:** 22 – 26 فبراير 2027 **المكان:** فيينا **الرسوم:** GBP 5900

قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية دورة تدريبية مدتها أسبوع لمسؤولي الشؤون القانونية في البنوك وموظفي تمويل التجارة الذين يصوغون التعهدات البنكية ويفحصون المستندات ويدافعون عن قرارات الدفع، وتنتهي بإعداد دليل صياغة بنود أدوات الدفع. تعتمد التجارة العابرة للحدود اليوم على الاعتمادات المستندية والتعهدات البنكية عند الطلب وتحويل الأموال السريع، فقد يوقف بند ضعيف الصياغة شحنة كاملة أو يفتح باب مطالبة متنازع عليها. تقدم جوبيتر برايم للتدريب هذه الدورة في قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية.

لماذا يهم قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية الآن

تؤثر في هذا المجال قوتان واضحتان. تقلص مستندات التجارة الرقمية وأنظمة الدفع الفوري الوقت المتاح للبنوك لفحص المستندات المقدمة. ويضغط المصدرون والمستوردون والمقاولون للحصول على تعهدات تدفع عند أول طلب، مما ينقل عبء المخاطرة إلى البنك المصدر. البنك الذي يقرأ أدواته بدقة يدفع في الوقت الصحيح ويرفض على أساس سليم، أما البنك الذي يسيء قراءتها فيواجه دعاوى الرفض غير المشروع ونزاعات الأوامر القضائية. تستند الدورة إلى قواعد الاعتمادات المستندية المعمول بها دوليا، وقواعد التعهدات البنكية عند الطلب، والاتفاقيات الخاصة بالكمبيالات والتحويلات الدائنة، موصوفة بحسب وظيفتها.

المستفيدون من قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية

- المسؤولون عن تقديم الرأي في صياغة التعهدات البنكية وقابليتها للتنفيذ
- المختصون بفحص المستندات المقدمة وتقرير مطابقتها لشروط الاعتماد
- المسؤولون عن التفاوض مع عملاء الشركات على شروط أدوات الدفع
- المسؤولون عن تقدير مخاطر الائتمان الناشئة عن التعهدات البنكية المحتملة
- المستشارون القانونيون في الشركات التجارية وشركات المقاولات الذين يطلبون هذه الأدوات أو يعتمدون عليها

تستفيد وحدة تمويل التجارة أكثر حين يحضر مستشارها القانوني وفاحصو المستندات ومسؤولو العلاقات معا ويتفقون على قراءة واحدة لصيغهم المعتادة.

قدرات قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية

يغادر المشاركون وهم قادرون على قراءة أداة الدفع كما تقرؤها المحكمة والمستفيد والبنك المراسل.

- تقدير مطابقة المستندات المقدمة لشروط الاعتماد في ظاهرها — قرار الرفض أو الدفع
- تصميم صيغة تعهد تحد من مخاطر الطلب وتبقى مقبولة للعميل — التفاوض مع عملاء الشركات
- تطبيق استثناء الغش واختبارات الأوامر القضائية على طلب متنازع عليه — قرار التقاضي والتصعيد
- الموازنة بين مبدأ الاستقلال وحجج العقد الأصلي — الرأي القانوني المقدم للإدارة
- تحديد الواجبات والمسؤولية في سلسلة تحويل الأموال — اتفاقيات البنوك المراسلة
- صياغة إشعار رفض مسبب خلال مدة الفحص — العلاقة مع المستفيد وطالب الاعتماد

مصطلحات قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية الأساسية

- الاعتماد المستندي — تعهد من البنك بالدفع للمستفيد مقابل مستندات محددة مطابقة لشروط الاعتماد.
- مبدأ الاستقلال — قاعدة تفصل تعهد البنك بالدفع عن عقد البيع أو المقاولة الأصلي.
- المطابقة الحرفية — معيار يشترط توافق المستندات المقدمة مع شروط الاعتماد دون اختلاف جوهري.
- التعهد البنكي عند الطلب — أداة تدفع بمجرد طلب كتابي دون إثبات خسارة المستفيد أو إخلال طالب الإصدار.
- استثناء الغش — الأساس الضيق الذي يجيز للمحكمة وقف الدفع إذا كان الطلب أو المستند احتياليا بوضوح.
- الكمبيالة — أمر كتابي غير مشروط من الساحب إلى المسحوب عليه بدفع مبلغ محدد لمستفيد مسمى.

قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية يوما بيوم

اليوم 1: أسس الواجبات البنكية

- العلاقة بين البنك والعميل — واجبات العناية والسرية
- ترتيبات البنوك المراسلة — توزيع المسؤولية بين البنوك
- قواعد الاعتمادات المستندية — نطاق الإدماج بالإحالة
- مبدأ الاستقلال — فصل الدفع عن نزاعات العقد
- بنود القانون الواجب التطبيق والاختصاص — جهة نظر مطالبات الدفع

اليوم 2: الاعتمادات المستندية في التطبيق

- إصدار الاعتماد وتعديله — موافقة كل طرف
- فحص المستندات — معيار المطابقة في الظاهر
- المخالفات والتنازل عنها — موافقة طالب الاعتماد وتوقيتها
- إشعارات الرفض — المحتوى والمهلة اللازمة لرفض صحيح
- التعزيز والتحويل — المخاطر الإضافية على البنوك المعززة

اليوم 3: التعهدات عند الطلب والاعتمادات الاحتياطية

- قواعد التعهدات البنكية عند الطلب — الطلب والبيان المرافق له
- تعهدات الدفعة المقدمة وحسن التنفيذ — شروط التخفيض والانتهاء
- الاعتمادات الاحتياطية — الاختيار بين صيغ التعهد
- التعهدات المقابلة — المخاطر المتتابعة بين البنوك
- طلبات التمديد أو الدفع — خيارات الرد أمام البنك المصدر

اليوم 4: الأوراق التجارية والتحويلات والنزاعات

- الكمبيالات والسندات لأمر — حقوق الحامل ودفوعه
- التوقيع الاحتياطي على الأوراق والخصم دون رجوع — مخاطر الرجوع على البنوك المشترية
- سلاسل التحويل الدائن — المسؤولية عن الخطأ والتأخير والاسترداد
- استثناء الغش والأوامر القضائية — حد وقف الدفع
- بنود العقوبات وتعليق الفحص — الأسباب المشروعة للتأخير

اليوم 5: ممارسة دليل صياغة بنود أدوات الدفع

- تمرين فحص المستندات المقدمة — الرفض أو الدفع تحت الضغط
- إعادة صياغة نص التعهد — الموازنة بين مخاطر العميل والبنك
- محاكاة طلب متنازع عليه — حجة استثناء الغش والرد عليها
- حالة نزاع في التحويل — توزيع الخسارة على أطراف السلسلة
- دليل صياغة بنود أدوات الدفع — الصيغ المعتمدة ومسارات التصعيد

تطبيق قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية بعد الدورة

- قيادة مراجعة لنماذج التعهدات المعتادة في ضوء شروط التخفيض والانتهاء والطلب التي درست في الدورة.
- تنظيم جلسة لفاحصي المستندات حول إشعارات الرفض باستخدام مستندات مقدمة حديثة تضمنت مخالفات.

أسئلة حول قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية

ما قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية ولماذا يهم الآن؟

هو مجموعة القواعد التي تحكم إصدار البنوك للاعتمادات المستندية والتعهدات عند الطلب والكمبيالات والتحويلات وفحصها ودفعها. ويهم الآن لأن تسارع التجارة وتزايد مخاطر الغش يتركان للبنوك وقتا أقصر لاتخاذ القرار الصحيح.

من الأكثر استفادة من قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية؟

يستفيد أكثر مسؤولو الشؤون القانونية في البنوك وفاحصو المستندات ومسؤولو العلاقات ومسؤولو الائتمان. ويستفيد كذلك المستشارون القانونيون في الشركات التجارية.

بماذا يختلف قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية عن دورة عامة في تمويل التجارة؟

يركز على القراءة القانونية للأدوات لا على تسعير المنتجات أو إجراءات التشغيل. ويتناول قابلية التنفيذ والرفض والغش والمسؤولية.

ماذا تعود به من قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية؟

تعود بطريقة مسببة لفحص المستندات المقدمة والطلبات المتنازع عليها، وبصيغ مقترحة يمكن لوحدتك اعتمادها.

قانون البنوك وأدوات الدفع التجارية: الطريق إلى الأمام

يوجه دليل صياغة بنود أدوات الدفع أولا قرار البنك بشأن صيغ التعهد التي يقبلها من عملاء الشركات. ويستخدمه مسؤولو الشؤون القانونية وفاحصو المستندات عند وصول أي طلب دفع. وبعد استخدامه أول مرة في طلب متنازع عليه، تستحق مسارات التصعيد وحدود الغش مراجعة جديدة، لأن النزاع الفعلي يكشف مواضع الصياغة التي تحتاج إلى إحكام.